



المركز المصري للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center for Economic Studies

رأي في خبر 

بتاريخ: ١٠ ديسمبر ٢٠١٩ العدد: ٦١٠ المصدر: اليوم السابع (٩-١٢-٢٠١٩)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مصر حققت تقدما في مؤشر التنمية البشرية ٢٠١٩



كشف تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٩ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن مصر أحرزت مزيداً من التقدم في مؤشر التنمية البشرية لعام ٢٠١٩ بنسبة ٠ المرتبة ١١٦ عالمياً وحافظت على المرتبة السابعة في إفريقيا و١٢ بين الدول العربية.

[رابط الخبر](#)

الرأي

يمثل تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أحد أهم المؤشرات لقياس المستويات التنموية للدول، إذ يعتمد على عدة أبعاد في تحليلاته كالمؤشرات الاجتماعية والتنموية والإنسانية، معبرا عن الوضع الاجتماعي للمواطن ومستويات معيشته والتي تعد بمثابة معيار حقيقي لتقييم مستوى التنمية في أي بلد، فلا ينبغي الاكتفاء بمستويات ومؤشرات النمو الاقتصادي وغيره، إذ أن معدلا عاليا من النمو لا يعني أن ثماره تصل بالضرورة إلى الجميع، ومن هنا فإن التقرير يشير إلى العديد من الملاحظات التي ينبغي قراءتها بشكل دقيق وتسكينها داخل إطارها السليم، وهي كالآتي:-

١. مؤشر التنمية البشرية هو مقياس موجز لتقييم التقدم طويل الأجل في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية: حياة طويلة وصحية، والوصول إلى المعرفة، ومستوى معيشي لائق.

٢. من الضروري التعامل بحذر مع ترتيب مصر في التقرير، إذ أن تغير الترتيب لا يعني في كل الأحوال تغير أداء الدولة، بقدر ما قد يكون نتيجة لتغير أداء الدول الأخرى لذا لا بد من التركيز على محتوى المؤشرات وليس الترتيب فقط.

٣. يشير الخبر إلى تقدم مصر في مؤشر التنمية البشرية لعام ٢٠١٩، حيث حققت نسبة ٧٠% محتلة المرتبة ١١٦، مما يعكس الجهود المبذولة من قبل الدولة لتحسين حياة المواطنين، ولكن مقارنة بالعام السابق فإن هذا التقدم يعد تحسنا طفيفا حيث احتلت مصر المرتبة ١١٥ بنسبة ٦٩,٦%، بينما احتلت في ٢٠١٧ مرتبة متقدمة نسبيا في المركز ١١١.

٤. بالرغم من ذلك التحسن الطفيف في مؤشر التنمية، إلا أنه بالنظر إلى مؤشر التنمية المعدل بعدم المساواة - والذي يعكس مستوى التنمية البشرية بعد أخذ عدم المساواة في الاعتبار - بلغت نسبة مصر ٤٩% متراجعة ٨ مراكز عن ترتيبها الأساسي بمعدل التنمية البشرية.

٥. ينطلق مؤشر عدم المساواة من تحليلات لكل من التعليم والصحة والدخل، حيث بلغت نسبة عدم المساواة في التعليم ٣٨,١% ومثلت ارتفاعا ملحوظا عن العام السابق حيث بلغت ٣٦,٩%، بينما في الدخل بلغت ٣٦,٥% مقابل ٣٦,٣% في العام الماضي، واستقر مؤشر الصحة عند ١١,٦% وهي نفس نسبة العام المنصرم، وبذلك يكون التعليم أقل القطاعات تحقيقا للمساواة، بينما يأتي الدخل والصحة في المرتبتين التاليتين علي الترتيب.

٦. بالنظر إلى ذلك التقرير مقارنة بتقارير مسح الدخل والانفاق الصادرة عن جهاز التعبئة العامة الإحصاء، وكذلك تقرير كريدي سويس عن الثروة في مصر فإن هذا يؤكد علي وجود مشكلة هيكلية متمثلة في عدم المساواة وزيادة نسب الفقراء في المجتمع المصري.

٧. بالإضافة إلى ما سبق فبمقارنة كل من المساواة في الثروة والدخل نجد أن معامل جيني للثروة في مصر قد سجل ٩١%، بينما بالنسبة للدخل فقد سجل ٣٠% فقط طبقا لمسح الدخل والانفاق وهو ما يشير إلى تفاوت شديد في توزيع الثروة وأن توزيع الدخل أقل تفاوتًا، بمعنى اقتصار الزيادات التي شهدتها ثروات مصر في أصول غير منتجة كالعقارات وليس مشاريع منتجة تؤدي إلى خلق الوظائف وتحسين حياة جموع المصريين بشكل عام.

٨. كشف التقرير أيضا عن ترتيب مؤشر عدم المساواة بين الجنسين، والذي يعكس عدم المساواة بين الجنسين في ثلاثة أبعاد هي: الصحة الإنجابية والتمكين والنشاط الاقتصادي، واحتلت مصر المرتبة ١٠٢ من أصل ١٦٢، وبلغ مؤشر عدم المساواة بين الجنسين ٠,٤٥٠، حيث شغلت النساء ١٤,٩% فقط من المقاعد البرلمانية، فيما حصلت ٥٩,٢% من النساء البالغات على مستوى تعليمي ثانوي على الأقل مقارنة بـ ٧١,٢% من نظرائهن الذكور.

٩. بناء عليه فإن هناك مشكلة هيكلية وضرورة وألوية من قبل الدولة المصرية في التركيز خلال الفترة المقبلة على حجم الطبقة الوسطى وتوسيعها وحمايتها من الانتقال للطبقات الأقل فقرا وذلك لتحقيق الهدف الأصلي وهو التنمية المستدامة والتي يكمن فيها بوضوح رفاهية الانسان والعدالة الاجتماعية، وهو ما تبنته العديد من دول العالم كالصين والتي استطاعت القضاء على ٦٠% من الفقر في البلاد، وكذلك الهند والتي تعد نسبة الطبقة الوسطى فيهما من أعلى النسب في العالم.

مرفق لينك التقرير <http://hdr.undp.org/en/content/human-development-report-2019>

المصدر <https://www.gfmag.com/global-data/economic-data/wealth-distribution-income-inequality>



Share



Share



Tweet



Forward

تقارير أخرى

الأعداد السابقة



تنبه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعنى بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

المركز المصري للدراسات الاقتصادية ECES 2018 (c)
جميع الحقوق محفوظة